

المِعْيَارُ الشَّرْعِيُّ رَقْمٌ ٥٨

إعادة الشراء





المُحتَوى

رقم الصفحة

١٣٥٨	التقدیم
١٣٥٩	نص المعيار
١٣٥٩	١- نطاق المعيار.....
١٣٥٩	٢- تعريف إعادة الشراء.....
١٣٥٩	٣- الحكم الشرعي لإعادة الشراء وضوابطه
١٣٦١	٤- أحكام إعادة الشراء.....
١٣٦٢	٥- تطبيقات إعادة الشراء في المؤسسات
١٣٧٠	٦- تاريخ إصدار المعيار.....
١٣٧١	اعتماد المعيار.....
	الملحق
١٣٧٢	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار.....
١٣٧٤	(ب) مستند الأحكام الشرعية





الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّقْدِيمُ

يهدف هذا المعيار إلى بيان الحكم الشرعي لإعادة الشراء، وتطبيقاته في
المؤسسات^(١).

والله الموفق،

(١) استخدمت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية.

نَصُّ الْمِعْيَارِ

١- نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار إعادة شراء العين أو المنفعة التي خرجت من ملك العاقد بالبيع وما في معناه من عقود المعاوضات، وذلك من حيث التعريف، والحكم الشرعي وضوابطه، وأحكام إعادة الشراء، وتطبيقاته في المؤسسات.

ولا يتناول إعادة شراء العين أو المنفعة التي خرجت من ملك العاقد بغير البيع، ولا التصرفات التي تعود فيها العين إلى بائعها بغير البيع أو بالفسخ كبيع الوفاء والإقالة.

٢- تعريف إعادة الشراء:

المقصود بإعادة الشراء في هذا المعيار: بيع عين أو منفعة ثم شراء البائع لها من اشتراها أو من غيره ممن انتقل إليه ملكها بأي طريق من طرق التملك.

٣- الحكم الشرعي لإعادة الشراء وضوابطه:

يجوز بيع العين أو المنفعة ثم شراؤها من المشتري أو من غيره بالضوابط الآتية:

- ١ / أن يكون البيع حقيقةً ينتقل به الملك شرعاً ويترتب عليه آثاره مثل استحقاق المشتري لنماء العين وتحمله مخاطر تغير السعر وانتقال ضمان هلاكها بالقبض.

٢/٣ أن يكون الشراء اللاحق بعقد مستقل يفيد انتقال الملك سواء بالصيغة القولية أو الفعلية، ولا يجوز أن يكون تلقائياً بمجرد مضي المدة دون إبرام عقد.

٣/٣ أن لا يكون العقد الثاني مشروطاً في العقد الأول.

٤/٣ أن لا يكون هناك مواعدة ملزمة للطرفين بإبرام العقد الثاني.

٥/٣ أن لا تكون هناك مواطأة أو عرف على إعادة الشراء بحيث يكون الثمن المؤجل في العقد الأول أو الثاني هو الأكثر؛ لأن ذلك من العينة؛ سواء أكان البائع الثاني هو المشتري الأول أم غيره.

١/٥ من الصور الممنوعة في حال وجود مواطأة أو عرف:

١/١/٥ بيع العين بثمن مؤجل ثم شراء البائع الأول لها بثمن أقل نقداً أو لأجل يستحق دفعه قبل أجل الثمن الأول.

٢/١/٥ بيع العين نقداً ثم شراؤها بثمن أكثر مؤجل.

٣/١/٥ بيع العين بأجل ثم شراؤها بثمن أكثر وأجل أبعد.

٤/١/٥ أن يكون الثمن المؤجل مثل الثمن الحال أو أقل منه ويشترط لمستحق الثمن المؤجل منفعة أو عوائد ونحوها ليس لها مقابل يزيد بها الثمن المؤجل عن الحال.

٥/٣ من الصور الجائزة لإعادة الشراء وإن كان الثمن المؤجل هو الأكثر:

١/٢/٥ إذا خلت إعادة الشراء من أي مواطأة أو عرف.

٢/٢/٥ إذا كان التغيير في الثمن بسبب تغير صفة العين
أو قيمتها لا بسبب التأجيل أو الحلول.

٣/٢/٥ إذا كان المشتري في العقد الثاني غير البائع الأول،
ولم يكن أي منهما منشأة مملوكة بالكامل أو بالأغلبية
للآخر.

٤/٢/٥ إذا كان الثمن في أحد العقددين من غير التقاد.

٦/٣ ألا يترتب على إعادة الشراء صرف مؤخر، كأن يتواتأ العقودان أو أن
يجري العرف على أن أحدهما يبيع سلعة بذهب أو عملة ثم يشتريها
بالأجل بفضة أو عملة أخرى.

٤- أحكام إعادة الشراء:

٤/١ تُعدُّ إعادة الشراء بالضوابط السابقة من صور اجتماع العقود الجائزة.
وينظر المعيار الشرعي رقم (٢٥) بشأن الجمع بين العقود.

٤/٢ إن احتفظ البائع بالتسجيل القانوني للعين المباعة فيجب توقيع وثيقة
ثبت ملكية المشتري كسند ضد ونحوه، على أن لا يؤثر احتفاظ البائع
بالتسجيل القانوني للعين المباعة على ملكية المشتري لها واستحقاقه
لنمائها وتحمله تبعه هلاكها. ويد البائع عليها يد أمانة. وللبائع اشتراط
رهنها بثمنها المؤجل أو حفظها لدى أمين، وللمشتري توكييل البائع بقبض
نمائها - كالعوايد والتوزيعات النقدية وأسهم المنحة - وإعادة استثماره
لصالح المشتري، وكذا توكييله في التصويت بالجمعية العامة ونحو ذلك.

٤/٣ يجوز بيع سلعة بالأجل ثم شراؤها من المزاد ولو بثمن أقل نقداً، ويجوز شراء سلعة بالأجل ثم عرضها في المزاد لبيعها نقداً ولو كان البائع الأول من بين المستامين.

٤/٤ لا يجوز شراء سلعة نقداً لغرض بيعها بالأجل إلى طرف ثالث إذا كان هناك موافقة بين جميع الأطراف المعنية على إعادة بيعها للبائع الأول نقداً بأقل من الثمن المؤجل.

٥- تطبيقات إعادة الشراء في المؤسسات:

١/٥ الوعد بإعادة الشراء:

مع مراعاة ما جاء في البند ٣/٣ في المعيار الشرعي رقم (٤٩) بشأن الوعد والمواعدة فإنه يجوز بيع العين مع وعد من البائع وحده بشرائها لاحقاً أو وعد من المشتري وحده ببيعها لاحقاً، بحيث يكون العقد اللاحق بعد مضي مدة تتغير فيها صفة العين أو قيمتها، وذلك بالضوابط الآتية:

١/١/٥ أن يكون كل واحد من العقدين (الأول واللاحق)، بثمن حال.

٢/١/٥ أن يكون الوعد بالشراء أو باليبيع بوثيقة مستقلة عن العقد الأول.

٣/١/٥ أن يكون انتقال الملك بعقد يتم إبرامه عند تنفيذ ذلك الوعد لا بمجرد وثيقة الوعد.

٤/١/٥ أن لا يكون الطرف الثاني (الموعود له) ملزماً بإبرام العقد

اللاحق بمقتضى نظام أو عرف أو مواطأة ونحو ذلك.

٥/١ أن لا يكون الوعد صادرًا من الشريك في شركة العقد أو المضارب أو وكيل الاستثمار على وجه يؤدي إلى ضمان رأس المال أو بعضه.

٦/١ لا يجوز أن يلزم الواعد بتنفيذ الوعيد في حال التلف الكلي للعين الموعود ببيعها أو بشرائها.

٧/١ في حال نكول الواعد فيكون للموعود له حق المطالبة بالتعويض عن الضرر الفعلي الذي لحقه بسبب نكول الواعد، وليس من الضرر الفعلي الربح الفائت في الثمن الموعود به، فإن كان وعدًا بالشراء فيتقدر الضرر الفعلي بالفرق بين التكلفة وثمن بيعها لطرف ثالث في تاريخ تنفيذ الوعيد. وينظر المعيار الشرعي رقم (٤٩) بشأن الوعد والمواعدة. ولا يجوز أن يُشترط للواعد الناكل شيء من الثمن. وإن كان وعدًا بالبيع فيتقدر الضرر الفعلي بالفرق بين ثمن شراء السلعة في تاريخ تنفيذ الوعيد والثمن الموعود به.

٢/٥ إجارة العين لمن باعها إجارة منتهية بالتمليك:

يجوز شراء عين ثم إجارتها لمن باعها إجارة منتهية بالتمليك، ويسري عليها ما ورد في البند (٣/٢ و٥/٨ و٦/٨) من المعيار الشرعي رقم (٩) بشأن الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

٣/٥ إجارة المستأجر العين لمالكيها:

يجوز للمستأجر إجارة العين لمالكها نفسه في مدة الإجارة الأولى

بشرط انتفاء العينة وفقاً لما جاء في البند (٤/٣) من المعيار الشرعي رقم (٩) بشأن الإجارة والإجارة المتمتة بالتميلك.

٤/٥ المشاركة المتناقضة في العين مع باعها:

١/٤ هي شراء حصة مشاعة من عين أو مشروع مع وعد من الشريك البائع بالشراء التدريجي لحصة شريكه. وهي جائزة بالشروط السابقة في البند (٣)، ويراعى ما جاء في البند (٥) من المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة والشركات الحديثة.

٢/٤ لا يجوز للشريك في شركة العقد أن يعد شريكه وعداً ملزماً بشراء الحصة التي باعها لذلك الشريك إذا كان الوعد بثمن محدد عند صدور الوعد بصرف النظر عن قيمتها السوقية وقت التنفيذ؛ لمنافاة ذلك لمقتضى المشاركة في الغنم والغرم، ويجوز إذا كان الشراء بالقيمة السوقية أو بما يتافق عليه العقود في حينه. وينظر البند رقم (٧/٥) من المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة والشركات الحديثة.

٣/٤ يجوز في شركة الملك أن يبيع الشريك حصته لشريكه مع وعد من البائع بشرائها منه أو وعد من شريكه بيعها له بقيمتها السوقية أو بما يتافق عليه العقود في حينه أو بثمن محدد مع مراعاة ما جاء في الفقرة (٣) والبند (١/٥) من هذا المعيار، وللمشتري أن يؤجر حصته لشريكه. ولا ينافي ذلك ما جاء في البند رقم (٧/٥) من المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة والشركات الحديثة؛ لأن ما جاء فيه وارد في شركة العقد.

٥/ التزام مدير الصندوق الاستثماري بشراء الوحدات الاستثمارية:

يجوز أن يتلزم مدير الصندوق الاستثماري بشراء الوحدات الاستثمارية من المستثمرين عند التخارج من الصندوق، سواءً كانت تلك الوحدات مما باعه لهم مما كان يملكه سابقاً أو كان قد باعها بالوكالة عن غيره، وذلك بشرط أن يكون الشراء بالقيمة السوقية للوحدة الاستثمارية عند التخارج.

٦/ اتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي-REPO-):

١/٦ التعريف:

هي اتفاق بين طرفين بيع أصول مالية قابلة للتسليل بشمن حال ثم شرائها من المشتري في تاريخ لاحق بشمن أعلى بما لا يترتب عليه آثار البيع غالباً.

والغرض منها إدارة السيولة في المؤسسات سواء على مستوى البنوك المركزية في تنفيذ سياساتها النقدية، أو على مستوى المصارف التجارية في إدارتها لسيولتها النقدية في حالات وجود الفائض أو العجز. ويختار العاقد صفتة في العقد بحسب غرضه؛ فإن كان يرغب في الحصول على السيولة فيكون هو البائع وتسمى الاتفاقية من جهةه (إعادة الشراء)، وإن كان يرغب في استثمار السيولة فيكون هو المشتري، وتسمى الاتفاقية من جهةه: (عكس إعادة الشراء).

٢/٦ التكييف والحكم الشرعي:

التكييف الشرعي لاتفاقية إعادة الشراء التقليدية أنها قرض

ربوي بفائدة مع رهن الأصول المالية؛ إذ البيع فيها لا يترتب عليه آثاره من انتقال الضمان للمشتري واستحقاق النماء، وتبقى تلك الأصول رهناً (*collateral*) لا محلاً للتعاقد. والفرق ما بين المبلغ النقدي المدفوع أولاً والمبلغ المدفوع عند الاسترجاع يمثل فائدة القرض وهو ما يعرف بمعدل الريبو؛ ولذا فإن هذه الاتفاقية محظمة شرعاً، فضلاً عن أن الغالب في هذه الأصول أنها محظمة كالسندات وشهادات الإيداع البنكية.

٣/٦ البدائل الشرعية:

للمؤسسة أن تتخذ الأدوات المناسبة لإدارة سيولتها بما يفي بمتطلباتها لمعالجة حالات وجود الفوائض النقدية أو العجز بما يتواافق مع الضوابط الشرعية. ومن الصور التي تحقق هذا الغرض:

١/٣/٦ بيع الأوراق المالية أو الوحدات الاستثمارية المتتوافقة مع الضوابط الشرعية كالأسهم المباحة والصكوك الإسلامية ووحدات الاستثمار في الصناديق الإسلامية والمحصل المشاعة في وداع المضاربة أو المشاركة أو الوكالة في الاستثمار مع وعد من المشتري ببيعها إلى البائع أو وعد من البائع بشرائها من المشتري لاحقاً في تاريخ محدد، مع مراعاة الضوابط الواردة في الفقرة (٣) و البند (١/٥).

٢/٣/٦ القروض المتبادلة من خلال حساب النقاط، بأن

يحسب لصالح الرصيد الدائن نقاط دائنة يراعى فيها مقدار الرصيد ونوعه وبقائه فقط، وفي المقابل يحسب على الرصيد المدين نقاط مدينة يراعى فيها المقدار والمدة فقط، وذلك بالضوابط الآتية:

أ- أن يكون حساب النقاط بما يحقق العدالة بين الطرفين؛ فلا يجوز أن يشترط لأحدهما أفضلية أو زيادة في حساب النقاط سواء أكانت مشروطة عند الاقتراض أم كانت على سبيل الشرط الجزائي عند التأخير في القرض المقابل.

ب- لا يجوز أن تتحول المعاملة إلى تعويض نقدى، كأن يتافق على أن تتحول النقاط إلى مبالغ نقدية عند عدم الوفاء بها.

ج- أن يراعى عند حساب القرض المتبادل أصل القرض ومدته فقط، ولا يجوز حساب فوائد تلك التروض.

٣/٦/٥ الودائع الاستثمارية، وذلك بأن تنشئ المؤسسة حساباً استثمارياً تتحقق فيه المرونة في التخارج، وذلك لغرض إدارة السيولة، بحيث تتلقى المؤسسة المتموله الودائع من الجهات المملوكة التي لديها فائض سيولة، وتدير المؤسسة هذا الحساب بالمضاربة أو المشاركة أو الوكالة في الاستثمار، مع مراعاة الضوابط الآتية:

- أ- لا يجوز أن تتعهد المؤسسة بصفتها مديرًا للاستثمار بضمان رأس المال أو بعضه لأرباب الأموال، ويجوز التبرع بغير الخسارة عند وقوعها من دون شرط.
- ب- لا يجوز أن تتعهد المؤسسة بصفتها مديرًا للاستثمار بشراء موجودات تلك الاستثمارات بقيمتها الاسمية، ويجوز الوعد بالشراء بالقيمة السوقية.
- ج- لا يجوز أن تلتزم المؤسسة بصفتها مديرًا للاستثمار بضمان عائد محدد، ويجوز ذكر العائد المتوقع على الاستثمار من غير التزام بتحقيقه.
- د- لا يجوز أن تشتمل الاتفاقية على شرط يؤدي إلى قطع المشاركة في الأرباح في المشاركة، لأن يتفق على أن يكون الربح كله لأحد الطرفين إلى حد معين وما زاد فهو للأخر، ويجوز أن يشترط حافر أداء للمدير، بأن يشتراك العقدان في الأرباح وما زاد من الربح عن حد معين يكون للمدير. وينظر المعيار الشريعي رقم (٥٦) بشأن ضمان مدير الاستثمار.

٤/٣/٦ التورق مع رهن الأوراق المالية، فإذا احتجت المؤسسة (المستورقة) للسيولة فإنها تشتري سلعاً

بالأجل ثم تبعها إلى غير البائع نقداً، وفي حال وجود فائض نقدى لدى المؤسسة فتشتري سلعاً نقداً ثم تبعها بالأجل إلى المستورق، ويمكن توثيق دين المراحلة في كلتا الحالتين برهن أوراق مالية مملوكة للمستورق لدى الممول. ومع التأكيد على ما جاء في الفقرتين (٤) و(٥) في المعيار الشرعي رقم (٣٠) بشأن التورق، يجب التقيد بالضوابط الآتية:

- أ- أن لا يتصرف مشتري السلعة فيها بالبيع إلا بعد تملكه لها وقبضها القبض المعتر شرعاً.
- ب- أن تكون السلعة بعد الشراء بالأجل وقبل البيع إلى طرف ثالث من ضمانت المشتري.
- ج- ألا تباع السلعة للبائع الذي اشتريت منه.
- د- الأوراق المالية المرهونة ملك للراهن (المستورق)، ونماؤهاله ونقصها عليه، ويجوز أن تسجل باسم المرتهن (الدائن) على سبيل التوثيق، وله أن يشترط أن يكون نماؤهها، كالتوزيعات النقدية المستحقة لمالكها، مرهوناً مع أصلها، كما يجوز أن يتفق العاقدان على أن تستخدم تلك التوزيعات في سداد الدين المستحق على المدين (الراهن) أو في سداد بعضه. ولا يجوز أن يشترط تصرف المرتهن ببيع الأوراق المالية المرهونة.

٦- تاريخ إصدار المعيار:

صدر هذا المعيار بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٢ آذار
(مارس) ٢٠١٧ م.

٦٥٥٥٥٥٥٥

اعْتِمَادِ الْمِعْيَارِ

اعتمد المجلس الشرعي معيار إعادة الشراء في اجتماعه ٤٧ المنعقد في
المدينة المنورة خلال الفترة من ١٣-١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٨ هـ يوافقه ١٢-٩
آذار (مارس) ٢٠١٧ م.

٦٦٦٦٦٦٦

مُلْحَقٌ (١)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في تاريخ ١ شعبان ١٤٣١ هـ يوافقه ١٣ تموز (يوليو) ٢٠١٠ م تكليف مستشار شرعي بإعداد دراسة شرعية عن اتفاقيات إعادة الشراء.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية في جدة بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ٢٠١٣ م الدراسة ومسودة مشروع المعيار واعتمدتها، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٣٥) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة ٢٣-٢٢ شوال ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٩ - ٣٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣ م مسودة مشروع المعيار، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة.

استكمل المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٣٦) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة ٢٥-٢٦ محرم ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣ م مناقشة مسودة مشروع المعيار، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة.

عقدت الأمانة العامة جلسة استماع في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ م بالرياض، وحضرها ما يزيد عن خمسين مشاركاً الفقهاء وأعضاء الهيئات الشرعية والبنكين والخبراء،

وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال، وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي طرحت خلال الجلسة، والتعليق عليها.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٤٧) المنعقد في المدينة المنورة خلال الفترة من ١٣-١٠ جمادى الآخر ١٤٣٨ هـ يوافقه ٩-١٢ آذار (مارس) ٢٠١٧ م ملاحظات واقتراحات جلسات الاستماع، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة، واعتمد فيه المعيار.

راجعت لجنة صياغة المعايير الشرعية في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ ١٦ رجب ١٤٣٨ هـ يوافقه ١٣ نيسان (أبريل) ٢٠١٧ م المعيار، وبعد المداولة والمناقشة وإجراء بعض التعديلات المتعلقة بالصياغة، اعتمدت المعيار وأصدرته رسميًّا

٦٦٦٦٦٦٦

مُلْحَقٌ (ب)

مستند الأحكام الشرعية

- مستند جواز إعادة شراء العين أو المنفعة التي سبق للمشتري بيعها إذا خلت المعاملة من الشرط أو المواعدة الملزمة، وخلت المعاملة من الموافقة أو العرف على إعادة الشراء بثمن مؤجل يزيد عن الثمن الأول هو أن الأصل في العقود والتصерفات المالية الصحة والجواز؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾^(١)، قوله سبحانه: ﴿ يَتَابُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾^(٢).
- مستند تحريم اشتراط إعادة الشراء بثمن مؤجل يزيد عن الثمن المعجل أن ذلك من بيع العينة^(٣) ومن البيعتين في بيعة، وهو محرم؛ (لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إذا تباعتم بالعينة، وأخذتم بأذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٥).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٣) العينة: بيع سلعة إلى أجل ثم شراؤها من المشتري بأقل من ثمنها نقداً، وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى تحريمها. فتح القدير ٦/٣٢٣، مواهب الجليل ٤/٤٠٤، شرح متنه الإرادات ١٥٨/٢.

ترجعوا إلى دينكم^(١)) ولما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ نهى عن البيعتين في بيعة^(٢). وقد اتفق الفقهاء على تحريم هذه الصورة. قال ابن رشد - رحمه الله -: «وأما إذا قال: أشتري منك هذا الثوب نقداً بكتداً على أن تباعه مني إلى أجل، فهو عندهم لا يجوز بإجماع»^(٣). وينظر المعيار رقم (٢٥) بشأن الجمع بين العقود.

- مستند تحريم المواعدة الملزمة للطرفين على إعادة الشراء بثمن مؤجل يزيد عن الثمن المعجل أن المواعدة الملزمة للطرفين هنا في معنى ما سبق. وينظر المعيار رقم (٤٩) بشأن الوعد والمواعدة.
- مستند تحريم المواطأة على إعادة الشراء بثمن مؤجل يزيد عن الثمن المعجل أن ذلك من العينة المحمرة شرعاً.
- مستند جواز إعادة الشراء إذا خلت المعاملة من المواطأة أو كان التغير في الثمن لتغيير الصفة أو القيمة أو بعملة أخرى أو بيعت لغير البائع هو انتفاء شبهة العينة ففيه على أصل الجواز.

(١) أخرجه أحمد /٢، ٨٤، وأبو داود (كتاب البيوع والإجرارات / باب النهي عن العينة برقم ٣٤٦٢) والبيهقي (٥/٣١٦) من طرق متعددة لا يخلو كل منها من مقال إلا أنها باجتماعها يقوي بعضها بعض فيرتقي الحديث إلى رتبة الاحتجاج، وقد صلح الحديث ابن القطان (نصب الرأية /٤/١٧)، وقال: ابن حجر في بلوغ المرام (ص ١٧٧): رجال ثقات. وصححه الشوكاني (نيل الأوطار /٦/٢٩٨).

(٢) أخرجه أحمد /٢، ٤٣٢، وأبو داود في كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، برقم ٣٤٦١، والترمذى في كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة، برقم ١٢٣١، والنمسائي في كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعة، برقم ٤٦٣٢، والحديث صحيح الترمذى وابن حبان وقال الهيثمى في مجمع الزوائد (٤/٨٥): «رجال أحمد رجال الصحيح».

(٣) بداية المجتهد /٢، ١١٦، وينظر: تكملة المجموع /١٠، ١٥٧، المحتلى /٩، ٤٧.

- مستند اشتراط إبرام العقد لانتقال الملك عند إعادة الشراء، وعدم الاكتفاء بمضي المدة هو أن الملك شرعاً لا ينتقل إلا بصيغة تدل عليه سواء أكانت قولية أم فعلية، وتعلق أحكام العقد بها كاشتراط الرضى والعلم والقدرة على التسليم وغير ذلك، ولئلا يكون التملك التلقائي بدون تنفيذ عقد في حينه من قبيل البيع المعلق.
- مستند جواز احتفاظ البائع بالتسجيل القانوني للعين المباعة أن الملك ينتقل شرعاً بالإيجاب والقبول، وأما التسجيل القانوني فهو لغرض التوثيق.
- مستند جواز إعادة شراء السلعة من المزاد ولو بثمن أقل من الثمن المؤجل هو انتفاء المواطأة بين العاقدين؛ لاحتمال انتقال العين لغير البائع الأول، ولأن الثمن يستقر بناء على ما انتهى إليه المزاد، فالبيع الثاني بسعر السوق وليس بثمن محدد سلفاً بين العاقدين.
- مستند تحريم المواطأة مع طرف ثالث على إعادة السلعة إلى البائع الأول بثمن نقدي أقل من الثمن المؤجل أنه حيلة على العينة، ودخول الطرف الثالث لم يغير شيئاً من حقيقة المعاملة؛ إذ المقصود من إدخاله إعادة السلعة لبائعها الأول.
- مستند تحريم الوعد الملزم بالشراء بثمن محدد من قبل المضارب أو الشريك المدير أو الوكيل بالاستثمار أن ذلك يؤدي إلى تضمين العامل، وهذا خلاف مقنضي العقد؛ لأن العامل أمين، فلا يضمن إلا في حال التعدي أو التفريط^(١). قال ابن قدامة -رحمه الله-: «القسم الثالث - أي من الشروط الفاسدة:-

(١) البحر الرائق ٦/٣١٣ البهجة شرح التحفة ٢/٢١٧ ميارة على العاصمية ٢/١٣١ المغني .٧٦/٧

اشتراض ما ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه، مثل أن يشترط على المضارب ضمان المال أو سهماً من الوضيعة^(١)، كما أن اشتراط ضمان رأس المال على العامل يفرّغ العقد من مضمونه ويحوله إلى قرض؛ ذلك أن الفرق بين القرض والمضاربة أن المال في الأول مضمون وفي الثاني غير مضمون، فإذا كان رب المال شريكاً في الربح فهو قرضٌ جر نفعاً^(٢).

- مستند جواز شراء العين ثم إجارتها للبائع مع الوعد بالتمليك أن المعاملة لا تعد من العينة المحرمة شرعاً؛ لما يلي:
 - ١ - أن الأجرة في مقابل المنفعة، وهي تتجدد مع مدة الإجارة، فالمعقود عليه في الإجارة يختلف عنه في البيع الأول.
 - ٢ - أن من شروط صحة المعاملة مضي مدة بين البيع الأول وإعادة التملك بحيث تتغير فيها صفة العين أو قيمتها.
 - ٣ - أن التملك اللاحق يكون إما بالهبة أو بالشراء بثمن أقل من الثمن الأول عادة.
- مستند جواز إجارة العين لمالكها أن المستأجر يملك المنفعة فجاز له التصرف بها مع المالك أو غيره.
- مستند تحريم التزام الشريك في شركة العقد بشراء حصة شريكه بشمن محدد لمنافاة ذلك لمقتضى المشاركة في الربح والخسارة، وهذا المعنى متوقف فيما إذا كان الالتزام بالشراء بالقيمة السوقية فيجوز؛ لأن القيمة السوقية تعكس ربح المشاركة أو خسارتها عند التنفيذ.

(١) المغني ٤١/٥.

(٢) المتنقى شرح الموطاً ٧/٧٢.

- مستند جواز التزام الشريك في شركة الملك بشراء حصة شريكه بثمن محدد أن الشريك هنا أجنبي في حصة شريكه؛ إذ لا يتصرف أحد الشريكين في نصيب شريكه دون إذنه، فلا يؤدي الالتزام إلى محظور.
- مستند تكيف اتفاقية إعادة الشراء التقليدية على أنها قرض بفائدة هو أن العبرة في العقود شرعاً بحقائقها لا بسمياتها، فحقيقة المعاملة أنها قرض من مشتري الأصول المالية لبائعها مع رهن هذه الأصول لصالح المقرض (المشتري)؛ ذلك أن عملية البيع فيها ليست حقيقة ولا يترتب عليها أي أثر من آثار البيع وإنما الغرض منها التوثقة فقط، ونماء هذه الأصول وأي توزيعات أو أرباح في الفترة بين البيع والاسترداد تكون من نصيب البائع، ونقص قيمتها عليه، كما أن المشتري (المقرض) لا يملك التصرف أو الانتفاع بها عدا كونها توثقة للدين في ذمة البائع (المقرض)؛ ولذا فإن عامة القوانين تصنف المعاملة على أنها قرض وليس بيعاً.
- مستند جواز القروض المتبادلة إذا كانت مبنية على أساس المساواة بين الطرفين أن المتفعة لا تخص المقرض وحده، بل هي مشتركة بينهما؛ وقياساً على جواز السُّفَتَاجَة ، بجماع أن المتفعة في كليهما لا تخص أحد المقرضين، بل هي مشتركة بينهما. قال ابن قدامة - رحمه الله -: (وروي عنه - أي الإمام أحمد - جوازها؛ لكونها مصلحة لهما جميعاً، وقال عطاء: كان ابن الزبير يأخذ من قوم بمكة دراهم، ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق، فيأخذونها منه، فسئل عن ذلك ابن عباس، فلم ير به بأساً، وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن مثل هذا، فلم ير به بأساً، ومن لم ير به بأساً: ابن سيرين والنخعي... وال الصحيح جوازه؛ لأن مصلحة لهما من غير ضرر بواحد منهمما، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، بل بمشروعيتها؛

ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه ولا في معنى المنصوص، فوجب إيقاؤه علي الإباحة^(١). ولعل هذا هو الفارق بين القروض المتبادلة ومسألة (أسلفني أسلفك) التي منعها كثير من الفقهاء المتقدمين؛ لأن (أسلفني أسلفك) معاملة واحدة فيها شرط لمصلحة المقرض، بينما القروض المتبادلة منظومة عقدية تهدف إلى تحقيق التعاون بين طرفين، إذا احتاج أحدهما للنقد أفرضه الآخر دون مزية لأحدهما على الآخر، فالشرط: (أسلفك) يمكن أن يكون مرة لصالح الأول، ومرة أخرى لصالح الثاني؛ إذ كل منهما مقرض مقترض.



(١) المغني ٢١٢/٤.

